لجنة المتابعة الوزارية اليمنية - السعودية تصدر بيانها الختامي

ارتياح للتعاون الأمني بين الأجهزة المختصة في البلدين و لمساهمة السعودية في دعم مكافحة المخدرات باليمن

التوقيع على اتفاقات تتضمن تطوير وتوسيع مجالات التعاون بما يتواءم وخصوصية العلاقات اليمنية - السعودية

صنعاء / سبأ:

اختتمت مساء أمس اجتماعات لجنة المتابعة الوزارية اليمنية - السعودية المنبثقة عن مجلس التنسيق اليمني – السعودي حيث تم التوقيع على المحضر الختامي الذي تضمن الاتفاق على مجمل القضايا المتعلقة بتطوير وتوسيع مجالات التعاون القائمة بين اليمن والسعودية وبما يتواءم وخصوصية العلاقات اليمنية – السعودية .

واشار المحضر الختامي الذي وقعه عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الارحبي وعن الجانب السعودي وزير التجارة والصناعة عبد الله بن احمد زينل علي رضا الى انه وتنفيذاً للبيان المشترك الصادر عن اجتماع مجلس التنسيق اليمني السعودي في دورته الثامنة عشرة، الذي عقد في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بتاريخ 3 ذو القعدة 1428هـ الموافق 13 نوفمبر 2007م عقدت لجنة المتابعة الوزارية المشتركة لمجلس التنسيق اليمني السعودي اجتماعها السادس في مدينة صنعاء يوم 17 ذو القعدة 1429هـ الموافق 15 نوفمبر 2008م برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم اسماعيل الارحبي وعن الجانب السعودي وزير التجارة والصناعة السعودي عبد الله بن احمد زينل علي رضا .

وجاء في المحضر الختامي ما يلي :

بناءً على ما ورد في البيان المشترك لمجلس التنسيق المشترك في دورته الثامنة عشرة ، وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الأول للجنة التحضيرية المشتركة للمجلس في دورته التاسعة عشرة الذي عقد بصنعاء خلال الفترة 26-24 جمادى الآخرة 1429هـ الموافق 30-28 يونيو 2008م، وبعد تبادل الآراء والمقترحات حول كافة المجالات المطروحة على جدول أعمال اللجنة فقد تم الاتفاق على تعزيز التعاون الثنائي بين اليمن والمملكة في المجالات التالية:

التعاون بين وزارتي الداخلية والخارجية

أبدى الجانبان ارتياحهما للتعاون الأمني بين الأجهزة المختصة في البلدين، ومن ذلك استمرار اجتماعات لجان الحدود واللجنة الإشرافية وفريق العمل الميداني المشترك لحصر الممتلكات والحقوق .

وكذلك مساهمة المملكة في دعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالجمهورية اليمنية بسيارات وعقد دورات تدريبية لمنسوبيها وإلحاق عدد من الطلبة اليمنيين بكلية الملك فهد الأمنية الى جانب تعزيز تعزيز التعاون القائم بين وزارتي الخارجية في البلدين تنفيذاً لمذكرة التفاهم الموقعة بينهما وبرنامجها التنفيذي.

المشاريع الإنمائية

استعرضت لجنة المتابعة الوزارية اليمنية – السعودية الخطوات والإجراءات التي تم انجازها في مجال تنفيذ المشاريع الإنمائية التي يمولها الصندوق السعودي للتنمية في الجمهورية اليمنية في عدد من المجالات وأبدا الجانبان ارتياحهما لما تحقق في هذا المجال بالاشادة على التوقيع بين الجهات المختصة في البلدين بتاريخ 25 /3/ 1429هـ الموافق 2/ 4/ 2008م على عدد من المذكرات في المجال الإنمائي والتى تشمل التوقيع على مذكرة اتفاق منحة لمشروع الصندوق الاجتماعي بمبلغ (375,000,000) مليون ريال سعودي والتوقيع على مذكرة اتفاق منحة لمشروع الأشغال العامة بمبلغ (281,250,000) ريال سعودي ومذكرة اتفاق منحة لمشروع الطرق الريفية بمبلغ (187,500,00) ريال سعودي.

وحث الجانبان اليمني والسعودي الجهات المختصة في البلدين على سرعة استكمال المشاريع التالية وتجهيز مذكراتها للتوقيع عليها في الاجتماع القادم لمجلس التنسيق اليمني السعودي والتى تشمل :-منحة بمبلغ (798,500,000) ريال سعودي لتمويل مشروع الطريق المزدوج (عمران – صنعاء – عدن) .-قرض بمبلغ (400,000,000) ريال سعودي لتمويل مشروع الطريق المزدوج (عمران – صنعاء – عدن).-منحة بمبلغ (187,500,000) ريال سعودي لتمويل مشروع الطاقة الكهربائية الخامس.

واعرب الجانبان عن تقديرهما للجهات المختصة في البلدين على مستوى التقدم الذي تحقق في تخصيص مبلغ (375) مليون ريال سعودي لتمويل صادرات سعودية للمشاريع الإنمائية في اليمن، حيث تم الاستفادة من هذا المبلغ في تمويل صادرات سعودية لصالح مشاريع الكهرباء في الجمهورية اليمنية كما تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين البلدين فيما يخص الاستفادة من التجربة السعودية في استخدام النظام الآلي لتحصيل الرسوم المختلفة .

المجال التجاري والصناعي

اشادت لجنة المتابعة الوزارية بما تم التوصل إليه في محضر الاجتماع الخامس والسادس للفريق الفني التجاري اليمني السعودي لدراسة انسياب السلع بين البلدين، واستمرار زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الخمس سنوات الماضية، مؤكدة أهمية استمرار الجهود المبذولة في هذا الجانب، وكذلك استمرار تلك اللقاءات بشكل منتظم لتذليل أية صعوبات قد تواجه انسياب السلع بين البلدين، منوهة الى اهمية إقامة المعارض التجارية اليمنية التعريفية في المملكة وعقد الندوات الترويجية لمنتجات البلدين والتواصل بين رجال الأعمال، وتفعيل دور مجلس رجال الأعمال المشترك، وتبادل زيارات الوفود التجارية.

كما رحبت اللجنة بافتتاح ملحقية تجارية سعودية بالجمهورية اليمنية بالتزامن مع الاجتماع الأول للجنة التحضيرية المشتركة للدورة التاسعة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي واستمرار التعاون القائم بين الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ومن ذلك تبادل المعلومات حول المواصفات القياسية المطبقة في كلا البلدين وتدريب عدد من الفنيين اليمنيين في مختبر الهيئة السعودية .

واتفق الجانبان على تنسيق الجهود في المحافل الدولية فيما يخص انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (WTO) واطلاع الفريق التفاوضي اليمني على التجربة السعودية في هذا المجال وكذا أهمية انضمام اليمن إلى هيئة التقييس الخليجية.

التعاون في مجال حماية الحياة الفطرية وإنملؤها

اشاد الجانبان بالتعاون القائم بين الهيئة العامة لحماية البيئة بالجمهورية اليمنية والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها في المملكة العربية السعودية تنفيذاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين في مجال المحافظة على التنوع الإحيائي وبرنامجها التنفيذي،حيث تم في هذا الإطار تبادل عدد من المطبوعات والمواد التوعوية والأفلام كما تم تقديم مقترح ثلاثة برامج تدريبية للمختصين اليمنيين في مقر الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها في المملكة.

المجال الزراعي والسمكي

أعرب الجانبان عن ارتياحهما للتعاون القائم بين وزارتي الزراعة والري والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية ووزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية وأكدا على أهمية استمرار ذلك التعاون تنفيذاً لاتفاقيتي التعاون الزراعي والسمكي وبرنامجهما التنفيذيين كما لفتا الى الانجازات التي تحققت في مجال التعاون الزراعي بين البلدين ومن ذلك زيارة وفد من وزارة الزراعة والري اليمنية للمملكة خلال الفترة 13-20/ 3/ 1429هـ، الموافق -2008 3/26/20م وكذلك تنفيذ المسح المشترك الخامس لمناطق تكاثر الجراد الصحراوي في المناطق الحدودية، وتبادل المعلومات عن الأنظمة واللوائح والإجراءات المتبعة في البلدين في مجالي الحجر الحيواني والنباتي، وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية للاختصاصيين اليمنيين في مركز التطوير التابع لوزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية.

وعبر الجانب اليمني عن تقديره للمملكة العربية السعودية على تقديمها مبلغ 6.6 مليون ريال سعودي كدعم عيني لمكافحة الجراد الصحراوي، وكذلك تبرعها بـ(1500) طن من التمور في العام 1429هـ/2008م، في إطار برنامج الغذاء العالمي كما طلب الجانب اليمني من الجانب السعودي دعم قرار الجامعة العربية إنشاء المجلس الوزاري العربي للثروة السمكية على أن يكون مقره بالجمهورية اليمنية. وسيقوم الجانب السعودي بالتنسيق مع الجهات المختصة بالجمهورية اليمنية بهذا الشأن.

التعاون في مجال النقل البري والجوي

أكد الجانبان على أهمية استمرار التعاون بين الجهات المختصة في البلدين لمعالجة القضايا المتعلقة بالنقل والترانزيت في إطار اتفاقية نقل الركاب والبضائع والمواد على الطرق الرئيسية وآلياتها التنفيذية المبرمة بين البلدين.. مشيرين الى ما انجز على صعيد استمرار التواصل بين الجهات المختصة في البلدين لتنفيذ اتفاقية التعاون في مجال النقل الجوي المبرمة بين البلدين في ختام أعمال الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك.

التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

واستعرض الجانبان مجالات التعاون العلمي القائمة بين الجهات المختصة بشئون التعليم العالي في البلدين، حيث تم الاشادة بمستوى التعاون في هذا المجال ومن ذلك إقامة الأسبوع العلمي والثقافي بين الجامعات اليمنية والجامعات السعودية والذي أقيم في رحاب الجامعات السعودية خلال الفترة20-13 صفر1429هـ الموافق27-20 فبراير 2008م.

واتفق الجانبان على اهمية التسريع باستكمال الإجراءات اللازمة للتوقيع على مذكرة التفاهم بين جامعة تعز وجامعة الملك سعود للتوقيع عليها أثناء أعمال الدورة التاسعة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك كما رحبا الجانبان بالتوقيع على اتفاقية التعاون العلمي بين جامعة حضرموت وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بتاريخ14 ربيع الأول 1429هـ الموافق 22 مارس 2008م.

التعاون في مجال التربية والتعليم

أكد الجانبان على أهمية التواصل بين الجهات المختصة في البلدين لاستكمال الإجراءات اللازمة حيال تجديد البرنامج التنفيذي للتعاون التربوي والتعليمي بين البلدين للأعوام 2009-2011م تمهيداً للتوقيع عليه في أعمال الدورة التاسعة عشرة لمجلس التنسيق المشترك.

كما أكد الجانبان أهمية التواصل بين الجهات المختصة في البلدين لبحث ما يتعلق بطلبات الجانب اليمني المقدمة في الاجتماع التحضيري الأول لمجلس التنسيق والمتعلقة بزيادة أعداد المعلمين الموفدين للتدريس في الجمهورية اليمنية.

التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني

شددت لجنة المتابعة الوزارية على أهمية التواصل بين الجهات المختصة في البلدين للنظر في طلبات الجانب اليمني والمتمثلة في استمرار تقديم (25) منحة دراسية سنوياً لخريجي المعاهد اليمنية التقنية والمهنية، وكذلك تمويل مدربين ومدرسين في مؤسسات التدريب اليمنية وتنظيم دورات تدريبية للمختصين في هذا المجال.

كما تم التأكيد على أهمية استكمال دراسة مشروع اتفاقية التوأمة بين عدد من كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية والكليات التقنية في المملكة العربية السعودية وتجهيزها تمهيداً للتوقيع عليها في أعمال الدورة التاسعة عشرة لمجلس التنسيق المشترك.

التعاون في المجال السياحي

لفت الجانبان الى أهمية التواصل بين الجهات المعنية في البلدين لاستكمال دراسة البرنامج الزمني للعام1430هـ / 2009م لتفعيل البرنامج التنفيذي للتعاون السياحي بين البلدين .

التعاون في المجال الصحي

اعرب الجانبان اليمني والسعودي في لجنة المتابعة الوزارية المشتركة عن ارتياحهما للجهود المبذولة في مجال التعاون الصحي بين البلدين، ومن ذلك الزيارات المستمرة للفرق الطبية السعودية للجمهورية اليمنية 1429هـ / 2008م ومستوى تنفيذ المنح العلاجية للمرضى اليمنيين في المستشفيات السعودية والتي بلغت في العام1429هـ/ 2008م (88) حالة مرضية، وأكدا على أهمية استمرار التواصل بين الجهات المختصة في البلدين في هذا المجال كما عبر الجانب اليمني عن تقديره للمملكة العربية السعودية على تبرعها بمنحة بمبلغ (6,000,000) ريال سعودي في إطار برنامج مكافحة الملاريا.

واتفق الجانبان على تجهيز مذكرة التعاون في المجال الصحي بين البلدين للتوقيع عليها في أعمال الدورة التاسعة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك الى جانب التواصل بين الجهات المعنية في البلدين للنظر في طلب الجانب اليمني الوارد في محضر الاجتماع الأول للجنة التحضيرية المشتركة للدورة التاسعة عشرة فيما يتعلق بشمول مرضى زراعة الأعضاء للمرضى اليمنيين ضمن المنح العلاجية المقدمة من المملكة العربية السعودية.

التعاون في المجال الثقافي والإعلامي

وفيما يخص التعاون في المجال الاعلامي والثقافي استعرض الجانبان ما تم انجازه في هذا المجال، ومن ذلك إقامة الأسبوع الثقافي اليمني في المملكة خلال الفترة من22-15 ربيع الأول 1429هـ الموافق 30-23 مارس 2008م ومشاركة عدد من الصحفيين والإعلاميين اليمنيين في دورات تدريبية في المؤسسات الإعلامية السعودية، وأكدا الجانبان على أهمية استمرار التواصل لخدمة الحركة الثقافية والإعلامية بين البلدين.

التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية والتأمينات

أكد الجانبان على أهمية التواصل بين الجهات المختصة في البلدين لاستكمال دراسة مشروع مذكرة التفاهم في مجال التأمينات الاجتماعية بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الجمهورية اليمنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية تمهيداً للتوقيع عليها في الاجتماع القادم لمجلس التنسيق اليمني السعودي ، كما أكدا أهمية استمرار الجهود في مجال مكافحة ظاهرة تهريب الأطفال اليمنيين إلى المملكة.

التعاون في المجال الشبابي والرياضي

أشاد الجانبان اليمني والسعودي بالتواصل بين الجهتين المعنيتين بالشباب والرياضة في البلدين، ومن ذلك الاتفاق على تجديد البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الشباب والرياضة للأعوام 2009-2011م، والتي سيتم التوقيع عليه أثناء زيارة صاحب السمو الملكي نائب الرئيس العام لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية للجمهورية اليمنية في شهر ذو القعدة 1429هـ الموافق لشهر نوفمبر 2008م بمشيئة الله تعالى.

التعاون في مجال الثروة المعدنية

استعرضت لجنة المتابعة الوزارية ما تحقق على مستوى التعاون في مجال الثروة المعدنية حيث أشادت بمستوى التنفيذ، ومن ذلك عقد اللقاء الأول في مجال الغاز والثروة المعدنية في مدينة صنعاء خلال الفترة 1-3 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 7-9 ابريل 2008م بين هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية بالجمهورية اليمنية وهيئة المساحة الجيولوجية في المملكة العربية السعودية في إطار متابعة تنفيذ برنامج التعاون العلمي والفني الذي تم التوقيع عليه في ختام أعمال الدورة الثامنة عشرة للمجلس ..كما عبر الجانب اليمني عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على تقديمها (30,000) طن متري من مادة غاز البترول المسال (LPG) للجمهورية اليمنية في شهر ذي الحجة 1428هـ / 2007م.

التعاون في مجال الشؤون الإسلامية والقضائية

أشاد الجانبان اليمني والسعودي بمستوى التعاون في مجال الشئون الإسلامية ومن ذلك عقد عدد من اللقاءات بين منسوبي الجهتين في البلدين تنفيذا لمذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين كما رحبا بمصادقة البلدين على اتفاقية التعاون في المجال القضائي بين البلدين والموقع عليها في أعمال الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي.

هذا واتفق الجانبان على عقد الاجتماع السابع للجنة المتابعة الوزارية المشتركة لمجلس التنسيق اليمني السعودي في المملكة العربية السعودية في موعد يتم الاتفاق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.

كما ثمن اعضاء لجنة المتابعة الوزارية اليمنية – السعودية المشتركة في ختام هذا الاجتماع جهود اللجنة التحضيرية المشتركة لمجلس التنسيق اليمني السعودي ومستوى المتابعة والتنفيذ التي تحظى بها قرارات المجلس بالتعاون مع الجهات المختصة في البلدين .

اجتماع اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة مشاريع الموازنة المالية للسنة المالية 2009 م مع الجانب الحكومي

صنعاء /سبأ:

عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات القطاع الاقتصادي للسنة المالية 2009م اجتماعا لها أمس برئاسة نائب رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة أكرم عبدالله عطية وبحضور الجانب الحكومي المختص برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي .

وقد كرس الاجتماع لاستعراض الاسئلة الاستيضاحية المقدمة من لجنة دراسة الموازنة والمستخلصة من مناقشتها للبيان المالي والموازنات العامة والقطاعية للسنة المالية 2009م ، والردود عليها من قبل الجانب الحكومي ، والتي تناولت توضيح نمو الناتج المحلي الاجمالي والمعدلات الفعلية لنمو قطاعات الاقتصاد الوطني للاعوام الثلاثة الماضية والاسس التي تم عليها بناء تقديرات التضخم للعام المالي 2009م .

كما تطرقت استفسارات اللجنة البرلمانية والردود الايضاحية للجانب الحكومي الى الاصلاحات الوطنية في مجال تعزيز البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي .

و تناولت الايضاحات في هذا الجانب حزمة السياسات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات ومن ابرزها اعداد استراتيجية للترويج للاستثمار يجري مراجعتها واقرارها والبدء في تنفيذها وكذا تعديل وتحديث قانون الاستثمار وتعديل قانون التعريفة الجمركية وصدور قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وانشاء اللجنة العليا للمناقصات وصدور قانون مكافحة الفساد وانشاء اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وصدور قانون الذمة المالية واجراء تعديلات جوهرية في القانون التجاري وكذا تنامي الانفاق الاستثماري الحكومي من سنة لاخرى في مجالات البنية التحتية بما فيها الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق والجسور والاتصالات وتقنية المعلومات والموانئ والمطارات.

واشارت اللجنة البرلمانية الى همية تنوع موارد الموازنة العامة ..حيث بين الجانب الحكومي اهمية هذا التوجه لافتا الى ان الحكومة قامت بتنفيذ توصيات المجلس بهذا الشان وانجاز اعادة هيكلة مصلحة الضرائب واستكمال اجراءات اعادة هيكلة مصلحة الجمارك والعمل على تنمية عائدات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وكذا العمل على التنفيذ الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات وتبسيط اجراءات التعامل مع المكلفين في مصلحتي الضرائب والجمارك.

وبين الجانب الحكومي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية كقطاعات الاسماك والسياحة والزراعة والخدمات لأهميتها في تعزيز النمو الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة وتنمية مصادر الدخل القومي.

كما تطرقت استفسارات لجنة الموازنة البرلمانية وردود الجانب الحكومي إلى جملة من القضايا المتصلة بمختلف قطاعات الموازنة العامة للسنة المالية 2009م, وجرى إثراؤها بالنقاش بين الجانبين بما يضفي على الموازنة مزيدا من الشفافية والوضوح في السياسات الواردة في البيان المالي والمؤشرات والبيانات والأرقام الاحصائية التي تضمنها مختلف كتب الموازنة العامة للسنة المالية 2009م.

هذا وتواصل اللجنة البرلمانية الخاصة دراستها لمشاريع الموازنات وفقا لآلية عملها وبرنامجها الزمني المحدد لتنفيذ هذه المهمة.

عزيزتي الأم :
حياتي مستقبلي فاحرصي على صناعته بيدك لا بيد الآخرين
اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء